(أثر الدعم الحكومي للقطاع الزراعي في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق للمدة {1996-2016}

الباحث/ سيف مصدف عطاالله الفهداوي
جامعة الفلوجة -كلية الإدارة والاقتصاد -قسم الاقتصاد
Saif2013iraq@yahoo.com .

أ.م. د أحمد عباس عبدالله المحمدي
جامعة الفلوجة -كلية الإدارة والاقتصاد - قسم الاقتصاد
ahmed abas 67@uofallujak.edu.iq

تاريخ القبول: 2021/6/21
تاريخ التشر:2022/4/1

المستخلص :-[1]

يعد موضوع (الدعم الحكومي للقطاع الزراعي في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1996-2016) ، من الموضوعات المهمة التي حظيت باهتمام الباحثين والجهات ذات العلاقة لما للدعم الحكومي من أثر واضح على القطاع الزراعي عن طريق ما تقدمه الحكومة من (قروض واسمدة ومبيدات وغيرها فقد انعكس بصورة إيجابية على النمو الاقتصادي إن احسن استغلالها بالشكل الصحيح. اعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي من أجل تحقيق فرضيته فقد تم استخدام الاختبارات القياسية الحديثة لمعرفة أثر الدعم الحكومي للقطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في العراق ، حيث تم استخدام منهجية أنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة **Autoregressive (ARDL) Distributed Lag Model** ، وتم استخدام البيانات السنوية للمدة (1996-2016) لتقدير العلاقة في الاجلين الطويل والقصير بين الدعم الحكومي للقطاع الزراعي والمتمثلة(بالتخصيصات الاستثمارية ، والانفاق الاستثماري ، والقروض الزراعية والتخصيصات المدعومة من قبل الحكومة للقطاع الزراعي) والنمو الاقتصادي المتمثلة (بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية)، وذلك بالاعتماد على البرنامج الاحصائي **(Eviews 12)** وقد توصل البحث الى عدد من الاستنتاجات من أهمها وجود تكامل مشترك بين الدعم الحكومي للقطاع الزراعي والنمو الاقتصادي . مع وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل تتجه من الدعم الحكومي الى مؤشر النمو الاقتصادي، إذ إن معلمة تصحيح الخطأ كانت سالبة ومعنوية لكافة متغيرات البحث .

المقدمة:

يعد الدعم الحكومي من المتغيرات التي لها تأثير واضح في مجمل النشاط الإنتاجي الزراعي وتحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي. وفي هذا الاطار تتصدر سياسة الدعم مكانة مهمة ومتميزة في جميع اقتصادات دول العالم سواء المتقدمة منها أم النامية، التي تعتمد عدة أنواع من الدعم من أهمها دعم مستلزمات الإنتاج ودعم أسعار المنتج النهائي ، ودعم البحث والتطوير والبنية التحتية والتسويق ، فضلاً عن الدعم المعلوماتي والتكنولوجي وفاعليتها في استقرار أسعار المنتجات والحد من تذبذب الإنتاج ، وأداة لتوجيه الإنتاج المحلي واستدامته على وفق حاجة السوق ومتطلبات التنمية الاقتصادية من جهة ، وحماية إنتاجها الوطني وتقوية قدراتها التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية من جهة أخرى للوصول إلى المعادلة المثلى في الإنتاج والتسويق (السلعة الأفضل بالسعر الأقل)، وهذا يؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي، لذلك تسعى معظم دول العالم إلى تقديم مختلف اشكال الدعم لمنتجاتها سواء بزيادة الرسوم الجمركية ، واتباع نظام الحصص لتقيد الانتاج المستورد، أو تقديم الدعم المالي المباشر وغير المباشر لإنتاجها المحلي .

اولاً: أهمية البحث:

يكتسب البحث أهميته من أهمية الدعم الحكومي في مجمل النشاط الاقتصادي والحياة الاقتصادية، ولا سيما لبلد نامي مثل العراق لدوره في زيادة الدخل القومي، وسد الحاجة المحلية من المنتجات الوطنية وتحقيق الاكتفاء الذاتي للمجتمع .

ثانياً: مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث بوجود تراجع في انتاج القطاع الزراعي وعدم قدرة الجهات ذات العلاقة على دعم هذا القطاع والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق على الرغم من إن القطاع الزراعي يعد المصدر الاساس في تلبية احتياجات المجتمع من السلع الغذائية، وكذلك توافر فرص العمل لعدد كبير من الايدي العاملة . فضلاً عن ضعف التخصيصات المالية الاستثمارية لهذا القطاع، كل ذلك انعكس بصورة سلبية على مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب .

[1])بحث مستل من رسالة ماجستير

ثالثاً: اهداف البحث

يهدف البحث الى تحقيق مجموعة من الأهداف:

1) توضيح طبيعة سياسات الدعم الحكومي للقطاع الزراعي .
2) بيان اثر سياسة الدعم الحكومي في دعم القطاع الزراعي وتأثيرها على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1996-2016).
3) تحديد السبل الكفيلة للاستفادة من إمكانيات الدعم الحكومي وتفعيلها لتطوير القطاع الزراعي في العراق.

رابعاً: فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية مفادها . ((إن القطاع الزراعي في العراق قادر على تحقيق النمو الاقتصادي إذا أحسن استغلال الدعم الحكومي المقدم له بالشكل المطلوب حاضراً ومستقبلاً)).

خامساً: منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي باعتباره أحد أساليب البحث العلمي في دراسة دور القطاع الزراعي في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الظروف الحالية التي يمر بها الاقتصاد العراقي وفي إطار هذا التحليل الذي أشتمل على التغيير الفعلي في ظل المتغيرات الاقتصادية المحدودة التي يشهدها تطور الاقتصاد الزراعي مثل تراكم رأس المال والعمالة وغيرها .

سادساً: حدود البحث:

1- الحدود المكانية : تتمثل الحدود المكانية في القطاع الزراعي للاقتصاد العراقي .

2 – الحدود الزمانية : تتمثل الحدود الزمانية للبحث بالمدة (1996-2016) ، حيث تم تقسيم هذه المدة الى مرحلتين تمثل المدة الأولى (1996-2003) والتي تعرف هذه المدة بالحصار الاقتصادي ،والمدة الثانية (2004-2016) والتي تعرف هذه المدة بسقوط النظام الحاكم ، وذلك لمعرفة أيهما أكثر دعم للقطاع الزراعي ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي

سابعاً: هيكلية البحث :

للوصول إلى اهداف البحث واثبات فرضيته قسم البحث على ثلاثة مباحث، يتضمن المبحث الأول الاطار النظري للدعم الحكومي للقطاع الزراعي ، ويتضمن المبحث الثاني تطور مؤشرات الدعم الحكومي للقطاع الزراعي للمدة(1996 - 2016)، وتطور مؤشرات النمو الاقتصادي للمدة(1996-2016)، وتحليل العلاقة بين القطاع الزراعي والنمو الاقتصادي، ويتضمن المبحث الثالث تحليل النتائج القياسية لأثر الدعم الحكومي للقطاع الزراعي في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق .

المبحث الأول :

1) **الاطار النظري للدعم الحكومي**

1-1: مفهوم الدعم الحكومي (The concept of government support)

مجموعة من الإجراءات والاسس الغرض منها تحقيق اهداف اقتصادية وسياسية واجتماعية التي تنعكس وفق برنامج معين عادةً ما يكون سنه واحدة **(الجاسم ، 1983 : 121)** , اذ ان الدعم الحكومي المباشر هو جزء من الانفاق التشغيلي الذي تخصصه الموازنة العامة سنوياً لتحقيق تغيراً ايجابياً في قطاع معين للارتقاء به الى مستوى الطموح عن طريق عملية الدعم. ويكون استخدام هذه الأموال في المشاريع الزراعية وفق آجال مختلفة تهدف الى تنظيم قيمة المشاريع المدعومة، فضلاً عن إدارة المسؤوليات الأخرى تجاه المجتمع وتضم أنشطة فرعية منها التحليل والتخطيط والرقابة ومصادر التمويل متوسط وطويل الاجل والمفاضلة بين المخاطر والمردود وتحديد كلفة التقييم وهيكل رأس المال والجوانب المالية في حالة اندماج او انشطار المشروع **(محسن والنجار :2009، 3)** .

2-1 :أهمية الدعم الحكومي (The importance of government support) :

يحتل الدعم الحكومي أهمية كبيرة في استمرار عمل القطاع الإنتاجي والذي يعد احد المراكز التي تولد الناتج والدخل فضلاً عن استمرار عملية التنمية الاقتصادية ولا سيما في البلدان النامية، ويسهم الدعم الحكومي في ايجاد البيئة المناسبة للاستثمار في القطاعات الإنتاجية وذلك عن طريق ما يأتي: **(العقابي ،2019 :693)** .

1) العمل على تخفيض نسبة البطالة من خلال القيام بعملية الاستثمار فضلاً عن تعزيز الأهمية النسبية للقوى العاملة في الصناعة والزراعة وكذلك يعزز من استخدام الأساليب الأكثر حداثة لغرض زيادة إنتاجية العمل ومن ثم ارتفاع مستوى الناتج المحلي الإجمالي مما يؤدي الى تسارع معدلات النمو الاقتصادي .

2) يقوم الدعم بتغير الهيكل الاقتصادي الكلي من اقتصاد زراعي تقليدي بدائي الى اقتصاد زراعي متطور مستخدم للتكنولوجيا ومن صناعة بدائية حرفية الى هيكل صناعي متقدم ذات صادرات صناعية وتعزيز إيرادات الاقتصاد من العملة الأجنبية .

1- 3: اهداف الدعم الحكومي

يهدف الدعم الحكومي الى تحقيق مجموعة من الأهداف **(العقابي ودهش، 2019: 10)**

1) توزيع الدخل للطبقات الفقيرة ، إذ إن توزيع الدخل لكافة طبقات المجتمع مما يحدث فروقاً بين طبقات المجتمع حيث توجد طبقة معدومة وطبقة غنية وهذا ما يحدث في البلدان النامية ، ويمكن التقريب بين تلك الطبقات عن طريق الحصول على الضرائب من طبقة الاغنياء ومنح الاعانة للفقراء ومحدودي الدخل .

2) يهدف الدعم الحكومي عادةً لمساعدة أصحاب الدخل المحدود عن طريق مشروع زراعي معين الهدف منه تحقيق اعلى الأرباح .

3) كما يهدف الدعم الى توفير الغذاء الضروري لحياة الانسان وذلك عن طريق اشباع الحاجات الإنسانية التي تعد من مسؤولية الحكومة في تحقيق الامن الغذائي لمواطنيها، وذلك ما يستوجب قيامها بالإنفاق العام المتمثل بالدعم الحكومي.

4) إن دعم الدولة للسلع الغذائية يؤدي الى تحسين مستوى التغذية ومن ثم رفع المستوى الصحي وزيادة قدرتهم على العمل وزيادة مستوى الإنتاج .

4-1 : الاشكال الأساسية لسياسة الدعم (The basic forms of support policy)

يمكن تميز أربعة أشكال للدعم وغالباً ما تعتمدها البلدان النامية وهي**(كنعان ، 1998 : 20)**:

1) الدعم المخصص للغذاء والسلع الاستهلاكية الأخرى :

يمثل هذا النوع من الدعم إنفاقاً من موازنة الدولة حيث يأخذ قيمة اكبر من اشكال الدعم الأخرى ، ويتضمن بيع السلع والخدمات الاستهلاكية مثل المواد الغذائية كالقمح والطحين وغيرها من المواد التي تبيعها الدولة للمستهلك بأسعار أقل من الأسعار العالمية السائدة في السوق .

2) الدعم المخصص للمدخلات الزراعية والسلع الوسيطة الأخرى :

تتحمل الدولة في هذا النوع من الدعم جزءا من تكلفة المدخلات الزراعية مثل المبيدات والاعلاف والاسمدة الكيماوية والمكائن والآلات وغيرها من المواد المحفزة للنشاط الزراعي ،فضلاً عن إنها تتحمل مبالغ الدعم الخاص بالسلع الوسيطة وان هذه السلع هي التي تستخدم في قطاع الإسكان ومواد البناء والحديد والاسمنت وغيرها وتتحمل الدولة مبلغ الدعم والمتمثل في الفرق بين سعر البيع وسعر التكلفة للمدخلات والسلع الوسيطة .

3) الدعم الخاص بأسعار الصرف والضرائب :

إن هذا النوع لا يظهر مباشرة في ميزانية الدولة كما إن الدولة تتحمل نسبة معينة من العملات الأجنبية لغرض تمويل الاستيراد للقطاع الخاص ويحدث الدعم عندما تسمح الدولة لهذا القطاع باستيراد المواد الاستهلاكية بالأسعار الرسمية للعملات الأجنبية ، اما دعم الضرائب يتمثل بالإعفاءات الضريبية لبعض المشاريع لمدة معينة ويمكن تحديدها من قبل الدولة .

4) الدعم الخاص بضبط الأسعار والسيطرة عليها :

لا يظهر الدعم في ميزانية الدولة ويتمثل هذا النوع من الدعم في بيع السلع والخدمات بأسعار منخفضة وان السلع قد تكون استهلاكية أو وسيطة تقوم الشركات بإنتاجها للقطاع العام ، وهنا تجبر الدولة البائعين على بيعها بأسعار اقل من الأسعار المماثلة لها من السلع المستوردة الموجودة في السوق**(البياتي ،2007: 42)** .

المبحث الثاني:

- **: تطور مؤشرات الدعم الحكومي للقطاع الزراعي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1996- 2016)**

1- تطور مؤشرات الدعم الحكومي للقطاع الزراعي في العراق للمدة (1996-2016)

1- 1: دور المصارف الزراعية في تمويل المشاريع الزراعية عن طريق القروض الزراعية للمدة (1996-2016)

تعد المصارف الزراعية التعاونية واحداً من أهم المصادر الرئيسة للائتمان (التسليف) لغرض تمويل المشاريع الزراعية في العراق من دون التفكير في هدف الربح وجعله أساس لفاعليته ونشاطاته وتهدف المصارف الى تمويل احتياجات القطاع الزراعي عن طريق تلبية الخطة الزراعية للبلد ،وتعد القروض ضرورة ملحة لخدمة التطور الزراعي ودفع عجلة الزراعة الى الامام **(مصطفى ،2002: 5) .**

1-1- 1: دور المصارف الزراعية في تمويل المشاريع الزراعية عن طريق القروض الزراعية للمدة (1996-2003)

الجدول (1) تطور القروض الزراعية التي تمنحها الحكومة للمزارعين وقيمة الناتج الزراعي في العراق ونلاحظ إنه بلغ معدل النمو المركب للقروض الزراعية لمدة الدراسة (242.79%) وبلغ متوسط نسبة مساهمة القروض في الناتج الزراعي(0.42%)، بينما بلغ متوسط التغير السنوي للقروض الزراعية (1236.42%) وسجلت قيمة القروض الزراعية المقدمة من قبل الحكومة آنذاك ما قيمته (5) مليون دينار عراقي عام 1996، ثم انخفضت القروض ، فبلغت (1500)مليون دينار عام 1997، وبالمقابل انخفض معدل التغير السنوي فبلغ (70.00-) وبعد مرور ثلاثة اعوام ارتفعت القروض الزراعية الى (349) مليون دينار عام 1999، ثم وصل الى أعلى قيمة لها إذ بلغت (28295) مليون دينار عام 2002 ، وبمعدل تغير سنوي بلغ (64.15%)، بسبب الدعم الحكومي لهذا القطاع من أجل سد حاجة البلد من السلع الزراعية والمحاصيل الاستراتيجية ،غير إن هذه القيمة انخفضت في عام، 2003، ليصل الى (27808) مليون دينار ،مما أدى انخفاض معدل التغير السنوي فبلغ (1.71-) ، بسبب الاحتلال الأمريكي للعراق والدمار الذي لحقة بهذا القطاع .

الجدول (1) تطور قروض المصرف الزراعي التعاوني وقيمة الناتج الزراعي بالأسعار الجارية في العراقللمدة (1996- 2003) (مليون دينار)

السنوات	القروض الزراعية (مليون دينار) (1)	معدل التغير السنوي للقروض الزراعية (%) (2)	الناتج الزراعي (3)	نسبة مساهمة القروض الزراعية في الناتج الزراعي (%) (4)
1996	5	-----	1208982	0.00
1997	1500	(70.00)	1276367	0.00
1998	51	3300.00	1868379	0.00
1999	349	584.31	2482616	0.01
2000	21408	6034.09	2327277	0.91
2001	17237	(19.48)	2863495	0.60
2002	28295	64.15	3512658	0.80
2003	27808.9	(1.71)	2486865	1.11
معدل النمو المركب للقروض الزراعية %		متوسط معدل التغير السنوي للقروض الزراعية %		متوسط نسبة مساهمة القروض الزراعية في الناتج الزراعي %
242.79		1236.42		0.42

المصدر :

- وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، دائرة الحسابات القومية ،فيما يخص العمود (1) و(3) .
- اما العمود (2) و (4) احتسبت من قبل الباحثين بالاعتماد على البيانات أعلاه .
- الارقام بين قوسين ( ) تعني اشارة سالبة .

أما فيما يتعلق بقيمة الناتج الزراعي فقد بلغ (1208982) مليون دينار عام 1996 ، لترتفع الى (2482616) مليون دينار عام 1999 ، وبالمقابل بلغت نسبة مساهمة القروض في الناتج (0.014%) عام 1999، ثم وصلت أعلى قيمة للناتج الزراعي إذ بلغت (3512658) مليون دينار عام 2002 ، غير إن هذه القيمة انخفضت بعد مرور عام ليتصل الى (2486865) مليون دينار عام 2003، بسبب الأجواء غير الطبيعية التي خيمت على الأسواق قبل دخوله الحرب في العام المذكور . بينما بلغت أعلى نسبة مساهمة للقروض في الناتج الزراعي إذ بلغت (0.91%)،عام 2000 ، لتنخفض بعد مرور سنتين لتصل الى(0.80%)عام 2002، غير إنها ارتفعت مرة أخرى لتصل الى(1.11%)عام2003، بسبب انخفاض قيمة القروض الزراعية ويصاحبه انخفاض في الناتج الزراعي مما يؤدي الى زيادة نسبة مساهمة القروض في الناتج الزراعي .

1-1-2: دور المصارف الزراعية في تمويل المشاريع الزراعية عن طريق القروض الزراعية للمدة (2004- 2016)

يوضح الجدول (2) البيانات المتعلقة بالقروض المقدمة من قبل الحكومة العراقية الى المزارعين والفلاحين فبعد مرور عام على الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 ، شهدت الأعوام التي تلت الاحتلال المذكور ارتفاعاً واضحاً في قيمة القروض المقدمة من قبل المصارف الزراعية ،بسبب ارتفاع الإيرادات النفطية التي يحصل عليها العراق من جراء تصدير نفطه الى الأسواق العالمية فضلاً عن زيادة طاقته التصديرية ، أذ بلغ معدل النمو المركب للقروض الزراعية المقدمة من قبل الحكومة (30.45%)، وبلغ متوسط التغير السنوي للقروض(38.21%)، وسجل متوسط نسبة مساهمة القروض في الناتج (4.41%)، بلغت قيمة القروض المقدمة من قبل الحكومة عن طريق المصارف الزراعية الى الفلاحين والمزارعين ما قيمته(70033)مليون دينار، عام، 2004،وبمعدل تغير سنوي بلغ(151.83 %)، واستمرت القروض بالارتفاع فبلغت (391920) مليون دينار، عام 2008، وبمعدل تغير سنوي بلغ (22.79%)، وسرعان ما انخفضت قيمة القروض الزراعية فبلغت (167248)عام 2009، ويصاحبه انخفاض في معدل التغير السنوي لها فبلغت (57.31-)، بسبب حدوث الازمة المالية العالمية التي أثرت على اقتصادات دول العالم وكان العراق من أكثر البلدان تضرراً لاعتماده على إيرادات النفط ، ثم ارتفعت تلك القيمة لتصل اعلى مستوى لها أذ بلغت (554598) مليون دينار عام 2013،وبمعدل تغير سنوي بلغ (0.21%). غير أنها انخفضت بعد مرور ثلاثة أعوام لتصل(450432)مليون دينار عام 2016 ،ويقابله أيضاً انخفاض معدل التغير السنوي البالغ (1.20-%) ،بسبب الظروف الأمنية الغير مستقرة فضلاً عن سيطرة العصابات الإرهابية على جزء من الحقول النفطية في المنطقة الشمالية والوسطى مما أدى إلى انخفاض إيرادات النفط إلا أنه مع ضعف إيرادات النفط فأنها تذهب للأمن والدفاع مما انعكس سلباً على القروض الزراعية ، ومن جهة أخرى بلغت قيمة الناتج المحلي الزراعي ما قيمته (3693768) مليون دينار عام 2004 واستمرت بالارتفاع حتى عام 2014 لتصل الى (13128622) مليون دينار، بسبب الدعم الحكومي الذي حظي به الناتج الزراعي من قروض زراعية ومستلزمات إنتاج من بذور محسنة واسمدة ومبيدات ، ثم انخفضت قيمة الناتج المذكور بين المدة (2015-2016) لتصل الى (7832346) مليون دينار عام 2016 ، بسبب ضعف الدعم الحكومي للناتج الزراعي وتوجه الحكومة لإعمار البنية التحتية والجسور فضلاً عن اعمار المحافظات المتضررة من العمليات العسكرية ، بينما بلغت نسبة مساهمة القروض في الناتج (1.89%) عام 2004، ثم ارتفعت تلك النسبة لتصل الى أعلى قيمة (6.74%) عام 2015 ، ثم انخفضت الى (5.75%) عام 2016، بسبب الدمار والتخريب الذي تعرض له بعض حقول النفط من قبل العصابات الاجرامية وهذا انعكس سلباً على إيرادات النفط مما أدى إلى ضعف الدعم الحكومي للقروض الزراعية .

الجدول (2) تطور قروض المصرف الزراعي التعاوني وقيمة الناتج الزراعي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2004- 2016)(مليون دينار)

السنوات	القروض الزراعية (1)	معدل التغير السنوي للقروض الزراعية (%) (2)	الناتج الزراعي (3)	نسبة مساهمة القروض الزراعية في الناتج الزراعي (%) (4)
2004	70033	151.83	3693768	1.89
2005	99517	42.10	5064158	1.96
2006	229762	130.87	5568985	4.12
2007	319164	38.91	5494212	5.80
2008	391920	22.79	6042017	6.48
2009	167284	(57.31)	6832552	2.44

2010	249138	48.93	8366232	2.97
2011	545267	118.86	9918316	5.49
2012	553395	1.49	10484949	5.27
2013	554598	0.21	13045856	4.25
2014	552321	(0.41)	13128622	4.20
2015	550654	(0.30)	8162769	6.74
2016	450432	(1.20)	7832346	5.75
معدل النمو المركب للقروض الزراعية %		متوسط معدل التغير السنوي للقروض الزراعية%	متوسط نسبة مساهمة القروض الزراعية في الناتج الزراعي %	
30.45		38.21	4.41	

المصدر :

- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، دائرة الحسابات القومية ،فيما يخص العمود (1) و(3) .
- اما العمود (3) و(4) احتسبت من قبل الباحثين بالاعتماد على البيانات أعلاه .
- الارقام بين قوسين ( ) تعني اشارة سالبة .

2: تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1996-2016)

2-1: تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية في العراق للمدة (1996-2016)

يعد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) واحداً من اهم مؤشرات الأداء الاقتصادي لأي بلد في العالم سواء كان بلداً متقدماً أم نامياً **(الزيني ، 2010 : 477)** .وإنه يمثل مجموع قيم السلع والخدمات النهائية المختلفة التي يكون انتاجها في بلد معين في مدة زمنية معينة وعادة ما تكون سنة، ويتضح من خلال هذا المفهوم إن الناتج المحلي الإجمالي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأنشطة الاقتصادية الإنتاجية التي تحدث ضمن حدود البلد المعني**(حسين وعفاف ،2004 : 106) .**

2-1-1: تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية في العراق للمدة (1996 – 2003)

تشير بيانات الجدول (3) التي تتعلق بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) في العراق بالأسعار الجارية والاسعار الثابتة ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إن الناتج المحلي الإجمالي كان متذبذب بين عام وآخر وبلغ معدل النمو المركب للناتج المحلي بالأسعار الجارية(41.88%)، فضلاً عن متوسط التغير السنوي البالغ (68.77%) ،وبلغ معدل النمو المركب للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (4.15%) .

الجدول (3) تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية في العراق للمدة (1996- 2003) (مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (1)	معدل التغير السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (%) (2)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (3)	عدد السكان (الف نسمة) (4)	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (5)	معدل التغير السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%) (6)
1996	2556307	-----	121014	21124	49922623	-----
1997	3286924	28.58	149093	22046	60522672	21.23
1998	17125847	421.02	754376	22702	81621614	34.86
1999	34464012	101.23	1473954	23382	95970627	17.58
2000	50213699	45.69	2084767	24086	112209383	16.92
2001	41314568	(17.72)	1665037	24813	114191730	1.77
2002	41022927	(0.70)	1604651	25565	104824140	(8.20)
2003	29585788	(27.87)	1123226	26340	66398375	(36.66)

المدة	معدل النمو المركب للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية %	متوسط معدل التغير السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية %	معدل النمو المركب للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة %	متوسط معدل التغير السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة %
2003-1996	41.88	68.77	4.15	5.93

المصدر:- بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي وتكنولوجيا المعلومات ، دائرة الحسابات القومية فيما يخص العمود(1) والعمود (5) .

- بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي وتكنولوجيا المعلومات، إحصاءات السكان والقوى العاملة فيما يخص العمود (4) .
- العمود (2) والعمود (3) والعمود (6) احتسبت من قبل الباحثين بالاعتماد على البيانات أعلاه .
- الارقام بين قوسين ( ) تعني اشارة سالبة .

وكذلك بلغ متوسط التغير السنوي(5.93%)، في المدة (1996-2003)، إذ إن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بلغ (2556307) مليون دينار عام 1996، وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج (121014) دينار من العام نفسه ، واستمر الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع بالأسعار الجارية بمرور أربع أعوام ليبلغ (50213699) مليون دينار عام 2000 ، وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (45.69%) . وبالمقابل ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي فبلغ (2084767) دينار ، غير إنه في الوقت نفسة أرتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ليبلغ (112209383) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (16.92%) ويرجع سبب هذا الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة ، بسبب زيادة صادرات العراق من النفط وهذا ما ينعكس على زيادة الإيرادات .غير إنه سرعان ما عاود الناتج المحلي الإجمالي للانخفاض ليبلغ (41314568)مليون دينار عام 2001 ، وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (17.72-%) وبالمقابل تأثر متوسط نصيب الفرد فبلغ (1665037) دينار غير إنه أستمر هذا الانخفاض فبلغ (29585788) مليون دينار حتى عام 2003، وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (27.87-%) وكذلك انخفض متوسط نصيب الفرد فبلغ (1123226) دينار ، فضلاً عن الناتج المحلي الإجمالي قد تأثر بهذا الانخفاض فبلغ (66398375) مليون دينار، وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (36.66-%) ويرجع سبب هذا الانخفاض الى فرض العقوبات الاقتصادي على العراق فضلاً عن انخفاض صادرات النفط في تلك المدة .

2-1-2: تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية في العراق للمدة (2004-2016)

يتضح من بيانات الجدول (4) المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والاسعار الجارية ومتوسط نصيب الفرد من (GDP) ، وقد بلغ معدل النمو المركب للناتج المحلي الإجمالي (20.54%)، وسجل متوسط معدل التغير السنوي (18.69%)، وكذلك بلغ معدل النمو المركب للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (10.70 %) ، وسجل متوسط معدل التغير السنوي الذي بلغ (9.55%)، في المدة (2004-2016)، كما إن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بلغ (53235359) مليون دينار عام 2004، بلغ متوسط نصيب الفرد (1961058) دينار من العام نفسه ، غير إنه أخذ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالارتفاع ليبلغ((157026062) مليون دينار عام 2008 ، وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (40.89%)، مما صاحبه ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ليبلغ (5135043) دينار .

وبالمقابل شهد أيضاً الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ارتفاع ملحوظاً ليبلغ (120626895) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (8.22%)عام 2008 ، بعد إن كان الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة منخفض ليبلغ (101844920) مليون دينار عام 2004 .

ويكون سبب الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالأسعار الجارية والثابتة وكذلك متوسط نصيب الفرد العراقي خلال هذه المدة (2004-2008)، نتيجة تحسن وضع العراق اقتصادياً، فضلاً عن رفع العقوبات التي كانت مفروضة على العراق بعد عام 2003، مما ادى إلى زيادة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي فضلاً عن ارتفاع إيرادات العراق من القطاع المذكور نتيجة لارتفاع أسعاره انعكس إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة ، فضلاً عن تحسن الوضع الأمني في تلك المدة المذكورة . ثم إخذ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالانخفاض ليبلغ (130643200) مليون دينار عام 2009 ، وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (16.80-%) ، وبالمقابل انخفاض متوسط نصيب الفرد ليبلغ (4125922) دينار ، يكون سبب هذا الانخفاض عام 2009 نتيجة الازمة المالية إذ كان العراق حاله كالحال بقية الدول التي تأثرت بتلك الازمة ، فضلاً عن العراق من أكثر الدول تضرر بهذه الازمة بسبب اعتماده بشكل كبير على ايرادات النفط ، غير إن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد أخذ بالارتفاع ليبلغ (273587529) مليون دينار عام 2013 ، وبمعدل تغير سنوي موجب (7.61%) .

وكذلك ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الجارية ليبلغ (7795626) دينار ، وقابله ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ليبلغ(174989625)مليون دينار ، إذ شهدت المدة التي تليت عام 2010 ، مرحلة للتهيؤ للانطلاق الى مرحلة جديدة نحو عملية النمو الاقتصادي إلا إن الاقتصاد العراقي أصطدم بجدار الإرهاب والفساد عام 2014، الذي حال دون تحقيق عملية النمو ، فضلاً عن انخفاض أسعار النفط وتراجع مساهمة كافة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي .

الجدول(4)تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والاسعار الثابتة في العراق للمدة (2004-2016) (مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (1)	معدل التغير السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (%) (2)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (3)	عدد السكان (ألف نسمة) (4)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (5)	معدل التغير السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%) (6)
2004	53235359	79.94	1961581	27139	101844920	53.38
2005	73533599	38.13	2629674	27963	103550946	1.68
2006	95587955	29.99	3317874	28810	109389646	5.64
2007	111455813	16.60	3754996	29682	111455813	1.89
2008	157026062	40.89	5135430	30577	120626895	8.22
2009	130643200	(16.80)	4125922	31664	124702379	3.38
2010	162064566	24.05	4989518	32481	132687543	6.40
2011	217327107	34.09	6520465	33330	142700469	7.55
2012	254225490	16.97	7431755	34208	162587771	13.94
2013	273587529	7.61	7795626	35095	174989625	7.63
2014	266332655	(2.65)	7385205	36063	173873174	(0.64)
2015	194680971	(26.90)	5271192	36933	169631470	(2.44)
2016	196924141	1.15	5198219	37883	199477452	17.59

المدة	معدل النمو المركب للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية %	متوسط معدل التغير السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية %	معدل النمو المركب للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة %	متوسط معدل التغير السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة %
2016-2004	20.54	18.69	10.07	9.55

المصدر

- بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي وتكنولوجيا المعلومات ، دائرة الحسابات القومية فيما يخص العمود(1) والعمود (5) .
- بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي وتكنولوجيا المعلومات، إحصاءات السكان والقوى العاملة فيما يخص العمود (4) .
- العمود (2) والعمود (3) والعمود (6) احتسبت من قبل الباحثين بالاعتماد على البيانات أعلاه .
- الارقام بين قوسين ( ) تعني اشارة سالبة .

وكذلك تدهور الأوضاع الأمنية والحرب ضد الإرهاب ، الذي أدى الى تدمير البنية التحتية من مصانع إنتاجية وجسور ،فضلاً عن حرق العديد من المحاصيل الزراعية وبساتين النخيل وكل هذا تسبب في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عامي(2014 و 2015) ، حيث بلغ (266332655) مليون دينار، عام 2014، وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (-2.65%) ، مع انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج ليبلغ (7385205) دينار. إلا أنه أستمر في الانخفاض عام 2015 وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (194680971) مليون دينار نتج عن ذلك معدل تغير سنوي سالب (-26.90%) ، وقد أدى ذلك الى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج ليبلغ(5271192) دينار ، وكذلك أدى الى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ليبلغ (169631470) مليون دينار ، وبمعدل تغير سنوي سالب (-2.44%) ، بعد إن

كان مرتفع عام 2013 ، ثم عاود الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالارتفاع عام 2016 , ليبلغ (196924141) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ(1.15%) .

وكذلك ارتفع الناتج المحلي بالأسعار الثابتة ليبلغ (199477452) مليون دينار من العام نفسة وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (17.59%) ، ويرجع سبب الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي الى زيادة الصادرات النفطية فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط واستقرار الوضع الأمني .

3: تحليل العلاقة بين الدعم الحكومي للقطاع الزراعي والنمو الاقتصادي للمدة(1996-2016)

3-1: الأهمية النسبية للناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق والعلاقة بينهما للمدة (1996- 2016)

يعد الناتج الزراعي العمود الفقري والأساسي للاقتصاد الوطني بالنسبة لكثير من دول العالم سواء كانت متقدمة أم نامية على حداً سواء ، وهذا النشاط الاقتصادي يضيف الى القيمة المضافة قيماً حقيقية أخرى ولذلك اصبح لهذا الناتج اهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني في البلد المعني وعلى الرغم من تلك الأهمية التي يمثلها هذا النشاط الاقتصادي الا أنه معرض للزيادة والانخفاض اثناء موسم الزراعة بسبب اعتماده على هطول الامطار وتوافر مياه الري وهذا ما ينعكس بصورة إيجابية أو سلبية في نفس الوقت على المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي(**الزكروش، 66:2013**) .لذلك لابد من الاهتمام بهذا الناتج انطلاقاً من الدور الذي يؤديه في الناتج المحلي الإجمالي في العراق.

3-1-1 :الأهمية النسبية للناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق والعلاقة بينهما للمدة (1996- 2003)

يتضح من الجدول(5) قيمة الناتج المحلي للقطاع الزراعي في العراق ونسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي كانت متذبذبة في المدة (1996-2003) ، فضلاً عن اعتماد هذا القطاع على الدعم الحكومي وكذلك قلة مياه الامطار وتفاوت مناسيب مياه نهري (دجلة والفرات) للمدة ذاتها ، إذ بلغ معدل النمو المركب للناتج الزراعي (10.85%)، ومتوسط معدل التغير السنوي للناتج الزراعي (11.87%). وكذلك بلغ متوسط مساهمة القطاع الزراعي (16.59%) ،غير إنه بلغت قيمة الناتج المحلي للقطاع الزراعي بلغت (1208982) مليون دينار عام1996 ,وسجلت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بلغت (47.29%) ، ثم سجل ارتفاعاً ملحوظاً إذ بلغت قيمة الناتج الزراعي (2482616) مليون دينار عام 1999 ، وبمعدل تغير سنوي بلغ (32.87%) وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي (7.20%) ، ويرجع سبب هذا الارتفاع في قيمة الناتج الى الاهتمام التي حظي به القطاع الزراعي من قبل الحكومة آنذاك . نتيجة لما تعرض له العراق من حصار اقتصادي وفرض عقوبات منها منع الاستيراد مما دعا الحكومة الى دعم هذا القطاع الذي كان له دوراً مهماً في توفير الغذاء فضلاً عن الاهتمام بالمحاصيل الاستراتيجية وتوفير الأسمدة والمبيدات ، غير إن قيمة هذا الناتج سرعان ما انخفضت فبلغت (2327277) مليون دينار عام 2000 ويقابله انخفاض في معدل التغير السنوي إذ بلغ (6.25-%) ، فضلاً عن انخفاض نسبة مساهمة في الناتج فبلغ (4.63%) ، بسبب ضعف الدعم المقدم من قبل الحكومة للمزارعين .

الجدول (5)الأهمية النسبية للناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (1996–2003) (مليون دينار)

السنوات	قيمة الناتج الزراعي (1)	معدل التغير السنوي للناتج الزراعي (2)(%)	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (3)	نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (%)(4)
1996	1208982	ـــــ	2556307	47.29
1997	1276367	5.57	3286924	38.83
1998	1868379	46.38	17125847	10.90
1999	2482616	32.87	34464012	7.20
2000	2327277	(6.25)	50213699	4.63
2001	2863495	23.04	41314568	6.93
2002	3512658	22.67	41022927	8.56
2003	2486865	(29.20)	29585788	8.40

معدل النمو المركب للناتج الزراعي %	متوسط معدل التغير السنوي للناتج الزراعي(%)	متوسط مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (%)
10.85	11.87	16.59

المصدر:

- بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي وتكنولوجيا المعلومات مديرية الحسابات القومية فما يخص العمود (1) والعمود(3) .
- العمود (2) والعمود (4) احتسبت من قبل الباحثين بالاعتماد على البيانات أعلاه .
- الارقام بين قوسين ( ) تعني اشارة سالبة .

غير إن قيمة الناتج الزراعي سرعان ما ارتفعت إذ استمر هذا الناتج بالارتفاع حتى بلغ اعلى قيمة له (3512658) مليون دينار عام 2002 ، وبمعدل تغير سنوي بلغ (22.6%)، وبالمقابل ارتفعت نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي فبلغت (8.56%) ، إن قيمة الناتج الزراعي انخفضت مره أخرى فبلغت(2486865) مليون دينا، عام 2003 ، إذ بلغ معدل تغير سنوي(29.20-%) ، وكذلك انخفضت قيمة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي فبلغت (8.40%) . يرجع سبب هذا الانخفاض في قيمة الناتج الزراعي نتيجة تعرض العراق الى الحرب والدمار التي طال كافة القطاعات الاقتصادية فضلا عن القطاع الزراعي ايضاً تأثر من جراء الحرب والدمار الذي لحق بالمحاصيل الزراعية والبساتين وغيرها

2-1-3:الأهمية النسبية للناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق والعلاقة بينهما للمدة (2004- 2016)

يتضح من الجدول (6) ان قيمة الناتج للقطاع الزراعي في العراق ، إذ شهدت تذبذباً ملحوظاً بين الارتفاع والانخفاض في المدة (2004-2016) ، وحدث هذا نتيجة اعتماد هذا القطاع على مياه الامطار فضلاً عن تفاوت مناسيب مياه الأنهار وكذلك يتأثر هذا القطاع بالدعم المقدم من قبل الحكومة والتخصيصات المالية ، وبلغ معدل النمو المركب في المدة ذاتها (11.33%) ، ومتوسط التغير السنوي (11.32%)، وكذلك بلغت قيمة متوسط نسبة مساهمة الناتج الزرعي في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)(5.028%) .

الجدول (6)الأهمية النسبية للناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والعلاقة بينهما للمدة (2004- 2016) (مليون دينار)

السنوات	قيمة الناتج الزراعي (1)	معدل التغير السنوي للناتج الزراعي%(2)	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية(3)	نسبة مساهمة الناتج الزراعي في (GDP) بالأسعار الجارية (%)(4)
2004	3693768	48.52	53235359	6.94
2005	5064158	37.10	73533599	6.89
2006	5568985	9.97	95587955	5.83
2007	5494212	(1.34)	111455813	4.93
2008	6042017	9.97	157026062	3.85
2009	6832552	13.08	130643200	5.23
2010	8366232	22.45	162064566	5.16
2011	9918316	18.55	217327107	4.56
2012	10484949	5.71	254225490	4.12
2013	13045856	24.42	273587529	4.77
2014	13128622	0.63	266332655	4.93
2015	8160769	(37.84)	194680971	4.19
2016	7832046	(4.03)	196924141	3.97
معدل النمو المركب للناتج الزراعي %		متوسط معدل التغير السنوي للناتج الزراعي %		متوسط نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي %
11.33		11.32		5.028

المصدر :

- بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية فيما يخص العمود (1) والعمود (3) .
- العمود (2) والعمود (4) من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات أعلاه .
- الارقام بين قوسين ( ) تعني اشارة سالبة .

غير إنه بلغت قيمة الناتج المذكور(3693768) مليون دينار عام 2004، وبمعدل تغير سنوي بلغ (48.52%) وبنسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بلغت(6.94%) ،غير إن قيمة الناتج الزراعي سجل ارتفاعاً ملحوظاً فبلغ (5568985) مليون دينار عام (2006) ، وبمعدل تغير سنوي بلغ (9.79%) ، فضلاً عن نسبة مساهمته في الناتج المحلي فبلغت (6.89%) ، غير إن قيمة هذا الناتج انخفضت فبلغت (5494212) مليون دينار عام 2007 ،وسجل معدل تغير سنوي بلغ (1.34-%) ، وبالمقابل انخفاض نسبة مساهمته الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي التي تبلغ (4.93%) ، بسبب ضعف الدعم الحكومي للزراعة فضلاً عن الظروف المناخية التي تؤثر على قيمة الناتج الزراعي .

إذ نلاحظ إن قيمة الناتج الزراعي استمرت بالارتفاع الى أن سجل أعلى قيمة بلغت (13128622) مليون دينار عام 2014, وبمعدل تغير سنوي بلغ (0.63%) ، وقد أدى ذلك الى ارتفاع نسبة مساهمته في الناتج الإجمالي فبلغ (4.93%) ، ويرجع سبب هذه الارتفاع في الناتج الزراعي نتيجة الدعم والاهتمام الحكومي بهذا القطاع الحيوي لما له من أهمية كبيرة في توفير المواد الغذائية وغيرها ، فقد قامت الحكومة بزيادة الدعم على المحاصيل الاستراتيجية كالحنطة والشعير, فضلاً عن دخول أصناف جديدة من بذور الحنطة ذات الكفاءة العالية المقاومة للأمراض ، وكذلك التوسع استخدام البيوت البلاستيكية لغرض التوسع في محاصيل الخضر والتي كان يتم الحصول عليها في غير مواسمها الحصادية **(البنك المركزي العراقي، (17:2016)** .غير ان قيمة الناتج الزراعي أخذت بالانخفاض فبلغت (8160769) مليون دينار عام 2015، وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (-37.84%) ، وبالمقابل انخفضت نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي فبلغ (4.19%) . وأستمر هذا الانخفاض الى نهاية مدة الدراسة فبلغت (7832046) مليون دينار عام 2016 ، وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (4.03-%) ، مما يؤدى الى تراجع نسبة المساهمة في الناتج المحلي فبلغ (3.97%). ويرجع هذا الانخفاض الى عدة أسباب منها تعرض عدد من محافظات العراق الى هجمات إرهابية التي تم من خلالها تدمير البنية التحتية وحرق المزارع وجرف البساتين فضلاً عن التحكم في مناسيب مياه الأنهار من قبل دول الجوار وغيرها وكذلك عدم استقرار الوضع الأمني .

المبحث الثالث:-

3) تحليل النتائج القياسية للقطاع الزراعي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1996-2016)

يتناول هذا المبحث تحليل نتائج العلاقة القياسية بين الدعم الحكومي للقطاع الزراعي والنمو الاقتصادي في العراق ، ولقياس العلاقة بين متغيرات البحث فلا بد من الاستعانة بالاقتصاد القياسي وهذا يتطلب تطبيق كافة اختبارات الكشف عن سكون السلسلة الزمنية من أجل التخلص من مشكلة الانحدار الزائف وكذلك يتم تطبيق اختبار التكامل المشترك حسب أنموذج الانحدار الذاتي ذي فترات الإبطاء الموزعة (ARDL) لمعرفة مدى تأثير الدعم الحكومي للقطاع الزراعي في تحقيق النمو الاقتصادي ، من خلال استخدام البرنامج الاحصائي (Eviews 12)، وتم الاعتماد على البيانات والمؤشرات السنوية لمتغيرات البحث في العراق للمدة (1996-2016) .

3-1: وصف المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي

تم استخدام بيانات لمتغيرات محل الدراسة لسلسلة زمنية للمدة (1996-2016) وتم تحليل البيانات حسب نموذج الانحدار الذاتي ذي فترات الابطاء الموزعة (ARDL) من أجل توضيح العلاقة القصيرة والطويلة الأجل من خلال متغيرات الدراسة لغرض توضيح أثر الدعم الحكومي للقطاع الزراعي في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق ، وبالنظر لتعدد متغيرات الدراسة المستقلة لذا عمدنا على قياس تأثير القروض الزراعية ،وتخصيصات الدعم الحكومي للقطاع الزراعي ، والانفاق الاستثماري ، والتخصيصات الاستثمارية كمتغيرات مستقلة في النمو الاقتصادي ، إذ يمثل مؤشر النمو الاقتصادي المتغير التابع وفقاً لفرضية الدراسة التي تنص على وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل تتجه من الدعم الحكومي الى مؤشر النمو الاقتصادي ، والجدول (7) يوضح المتغيرات التي تستخدم في النموذج القياسي .

الجدول (7) **المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي**

ت	اسم المتغير باللغة العربية	اسم المتغير باللغة الإنكليزية	رمزه	نوعه
1	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	Gross domestic product At current prices	GDP	متغير تابع
2	تخصيصات الدعم الحكومي	Government support Allocations	GSA	متغيرات مستقلة
3	القروض الزراعية	Agricultural loans	AL	
4	التخصيصات الاستثمارية	Investment appropriations	IA	
5	الإنفاق الاستثماري	Investment spending	IS	

المصدر : إعداد الباحثين

2-3: نتائج اختبارات جذر الوحدة للسكون

يوجد العديد من الاختبارات المستخدمة في الكشف عن جذر الوحدة ومن اهم هذه الاختبارات ، اختبار فيلبس بيرون ، من الاختبارات التي تستخدم في الكشف عن مشكلة جذر الوحدة وتحديد سكون واستقراريه السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية ، حيث تم توظيف هذه الاختبارات في هذا البحث لكونها تتميز بدقة الكشف عن سكون السلاسل الزمنية لذلك يجب على السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية اجتياز هذا الاختبار لغرض تحديد الإنموذج المناسب في القياس والتقدير، ويوضح الجدول (8) الخاص بنتائج متغيرات محل البحث حيث كانت مستقرة عند الفرق الأول، إذ كانت نتائج اختبار فيلبس بيرون (PP) لم تختلف كثيراً عما كانت عليه في اختبار ديكي فوللر المطور (ADF) مما يعطينا اكثر مصداقية ، حيث كانت السلاسل الزمنية غير ساكنة عند المستوى لكل المتغيرات ، وعليه نقبل الفرضية البديلة ($H_1=B\neq0$) التي تنص إن السلسلة الزمنية مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى **1(1)**، ونرفض فرضية العدم ($H_0=B=0$) التي تنص إن السلسلة الزمنية غير مستقرة وتحتوي على جذر الوحدة .

الجدول (8) نتائج اختبار جذر الوحدة حسب اختبار فيلبس- بيرون (PP) عند المستوى الأصلي والفرق الاول

PP	At Level					
With Constant	Variables	GDP	IA	IS	AL	GSA
	t-Statistic	-0.9748	-1.4480	-2.2869	-0.7976	-2.2413
	Prob.	0.7414	0.5383	0.1852	0.7980	0.1990
	Result	n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.8327	-1.6820	-2.5377	-2.2750	-2.1273
	Prob.	0.6505	0.7212	0.3086	0.4272	0.5009
	Result	n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.4377	-0.8499	-1.6441	0.1937	-1.3324
	Prob.	0.7992	0.3352	0.0933	0.7319	0.1632
	Result	n0	n0	*	n0	n0

At First Difference						
With Constant		d(GDP)	d(IA)	d(IS)	d(AL)	d(GSA)
	t-Statistic	-3.3824	-4.1439	-5.4703	-4.6594	-5.4816
	Prob.	0.0250	0.0052	0.0003	0.0018	0.0003
	Result	**	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.3390	-4.1346	-6.2437	-4.2619	-6.4089
	Prob.	0.0901	0.0213	0.0004	0.0168	0.0003
	Result	*	**	***	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.1384	-4.2398	-5.6521	-3.7331	-5.6519
	Prob.	0.0035	0.0002	0.0000	0.0008	0.0000
	Result	***	***	***	***	***

Critical table values						
	At Level			At First Difference		
significance level	With Constant	With Constant & Trend	Without Constant & Trend	With Constant	With Constant & Trend	Without Constant & Trend
1%	-3.512290	-4.073859	-2.593468	-3.512290	-4.073859	-2.593468
5%	-2.897223	-3.465548	-1.944811	-2.897223	-3.465548	-1.944811
10%	-2.585861	-3.159372	-1.614175	-2.585861	-3.159372	-1.614175

- اعداد الباحثان إعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 12).
- (*)،(**)،(***) تدل على إنها معنوية عند مستوى (10%، 5%، 1%) على التوالي و(no) تدل على إنها غير معنوي

3-3: تقدير الانموذج القياسي

1: نتائج تقدير معلمات الأجل القصير والأجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ

بعد إجراء الاختبارات والتأكد من وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل(تكامل مشترك) بين متغيرات الدراسة ، حيث ينبغي الان تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل في النموذج (ARDL) ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM)، ومن خلال النتائج الموضحة في الجدول(9) نلاحظ وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (التخصيصات الاستثمارية ، والانفاق الاستثماري ، والقروض الزراعية ، وتخصيصات الدعم الحكومي للقطاع الزراعي) والمتغير التابع المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي(GDP) وتأكد هذه العلاقة هو معامل متجه تصحيح الخطأ البالغة قيمته (-0.598070) ، وإن القيمة الاحتمالية (Prob) المصاحبة لها فقد بلغت قيمتها(0.0012). وهذا يعني تحقق الشرطين الرئيسين لهذه المعامل وهما:(قيمته السالبة ، ومعنويته الإحصائية) ، وتوضح معلمة تصحيح الخطأ إن الاختلال في الاجل القصير يمكن أن يتم تعديله في الاجل الطويل ، وهذا يعني الوصل الى المستوى التوازني بين الاجلين أي إن الاختلال يصحح اثناء (0.598%) من الزمن .

الجدول (9)نتائج تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM) لنموذج (ARDL)

ARDL Long Run Form and Bounds Test Dependent Variable: D(GDP) Selected Model: ARDL(2, 1, 2, 2, 2) Case 2: Restricted Constant and No Trend Sample: 1996 2016 Included observations: 19				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IA(-1)	26.88459	6.363927	4.224528	0.0083
IS(-1)	-39.30953	19.54424	-2.011310	0.1005
AL(-1)	315.2340	32.96677	9.562175	0.0002
GSA(-1)	-137.0169	20.52607	-6.675265	0.0011
D(GDP(-1))	0.478529	0.092373	5.180405	0.0035
D(IA)	14.91529	4.212968	3.540329	0.0166
D(IS)	14.87473	12.27973	1.211323	0.2799
D(IS(-1))	85.65036	8.512120	10.06217	0.0002
D(AL)	393.3028	25.62748	15.34692	0.0000
D(AL(-1))	-222.9510	37.06397	-6.015305	0.0018
D(GSA)	30.34472	8.226723	3.688555	0.0142
D(GSA(-1))	108.6069	19.07642	5.693255	0.0023
CointEq(-1)*	-0.598070	0.091163	-6.560429	0.0012
EC = GDP - (44.9522*IA -65.7273*IS + 527.0851*AL -229.0983*GSA +330038299.5958)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IA	44.95221	10.91250	4.119331	0.0092
IS	-65.72727	34.69403	-1.894483	0.1167
AL	527.0851	50.71043	10.39402	0.0001
GSA	-229.0983	53.73524	-4.263466	0.0080
C	33038300	2637684.	12.52550	0.0001

المصدر: اعداد الباحثين إعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 12)

أظهرت بيانات الجدول(9) وجود علاقة طردية طويلة وقصيرة الاجل بين التخصيصات الاستثمارية والنمو الاقتصادي، أما الانفاق الاستثماري فهو يرتبط بعلاقة طردية في الاجل القصير مع النمو الاقتصادي في حين يرتبط بعلاقة عكسية غير معنوية في الاجل الطويل مع النمو الاقتصادي، أما القروض الزراعية مرتبطة بعلاقة طردية معنوية قصيرة وطويلة الاجل مع النمو الاقتصادي، أما التخصيصات الحكومي لدعم القطاع الزراعي فهي مرتبطة بعلاقة عكسية غير معنوية في الاجل الطويل مع النمو الاقتصادي في حين يرتبط بعلاقة طردية في الاجل القصير مع النمو الاقتصادي . وهذا يدل على زيادة التخصيصات الاستثمارية بمقدار دينار واحد(وحدة واحده) سوف يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي متمثلاً بالناتج المحلي الإجمالي بمقدار(14.915) دينار ، أما الزيادة في الانفاق الاستثماري بمقدار وحدة واحدة يصاحبه انخفاض في النمو الاقتصادي

بمقدار (56.727) دينار، وتؤدي الزيادة بالقروض الزراعية بمقدار وحدة واحدة الى زيادة بالنمو الاقتصادي بمقدار(527.085) دينار، وإن الزيادة في التخصيصات الزراعية بمقدار وحدة واحدة يصاحبه انخفاض في النمو الاقتصادي بمقدار (229.098) دينار .

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات:

1) ضعف التخصيصات المالية المقدمة من قبل الحكومة للقطاع الزراعي والتوجه نحو الاستيراد من المحاصيل الزراعية والمواد الغذائية
2) الخلل الكبير في استثمار القروض الزراعية الممنوحة من قبل المصرف الزراعي التعاوني ،كما وإن هناك مبالغ مالية كبيرة استثمرت خارج القطاع الزراعي ، كالقطاع التجاري والخدمي لكونها سريعة الأرباح، فضلاً عن ضعف الأداء الرقابي للحكومة من متابعة المقصرين من تسديد القروض واجبارهم على تسديدها
3) توضح نتائج الدراسة إن زيادة التخصيصات الاستثمارية بمقدار وحدة واحده سوف يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي متمثلاً بالناتج المحلي الإجمالي بمقدار(14.915) دينار ، أما الزيادة في الانفاق الاستثماري بمقدار وحدة واحدة يصاحبه انخفاض في النمو الاقتصادي بمقدار (56.727) دينار، حيث تؤدي الزيادة بالقروض الزراعية بمقدار وحدة واحدة الى زيادة بالنمو الاقتصادي بمقدار(527.085) دينار،

ثانياً: التوصيات

1) العمل على توجيه اهتمام اكبر للقطاع الزراعي فضلاً عن زيادة نصيب القطاع الزراعي من التخصيصات المالية المقدمة من قبل الحكومة لغرض تطوير المجالات والمرافق الأساسية الزراعية والتسويقية وغيرها.
2) زيادة الاهتمام بسياسة الأسعار الزراعية والعمل على إتباع سياسة دعم سعر المنتج ورفع السعر الى ما يقارب الأسعار العالمية بحيث تكون مجزية ومشجعة للمنتج الزراعي من اجل الاستمرار في العملية الزراعية وزيادة النمو الاقتصادي وينعكس بصورة إيجابية على الناتج المحلي الإجمالي .
3) توفير الائتمان الزراعي بشروط ميسرة فضلاً عن تخفيض سعر الفائدة على القروض الزراعية، وكذلك العمل على دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي (كالبذور المحسنة والاسمدة الكيماوية والمكائن والآلات الزراعية) ويودي ذلك الى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي .
4) العمل على اتباع سياسة حماية المحاصيل الزراعية المنتجة محلياً عن طريق فرض الرسوم الجمركية والضرائب على المحاصيل والمنتجات الغذائية المستوردة .

المصادر والمراجع:-

- البياتي ، نضال محمود علي ،(2007) ، تحليل اقتصادي للمفاضلة بين سياسة دعم سعر الناتج وأسعار المدخلات لإنتاج بيض المائدة في العراق للمدة (1980 – 2000) ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الزراعة ، قسم الاقتصاد الزراعي .
- الجاسم ، خزعل محمدي ،(1983)، الاقتصاد الجزئي ، مطبعة جامعة بغداد ، العراق .
- الزكروش ، علياء حسين خلف ، (2013) ، تحليل العلاقة بين النمو والتنمية البشرية في العراق للمدة (1990– 2010) ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية .
- الزيني ،مُحَمَّد علي ، (2010)،(الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر والمستقبل) ،الطبعة الرابعة ، مؤسسة الملاك للفنون والآداب والنشر ، بغداد .
- العقابي ، محمدي علوان رحيمة ، دهش ، فاضل جواد ،(2019)،واقع الدعم الحكومي للقطاع الزراعي في العراق للمدة (2004-2016)، جامعة الكوت ، مجلة واسط للعلوم الإنسانية ،المجلد (15) ، العراق.
- كنعان ، ندى عبد الحسين ،(1998) ، تحليل اقتصادي للمحفزات النسبية لانتاج واستهلاك الشعير في العراق ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الزراعة ، قسم الاقتصاد الزراعي .
- محسن ، عبد الكريم ، والنجار ، صباح مجيد (2009) ، إدارة الإنتاج والعمليات ، الطبعة الثالثة ، مطبعة الذاكرة ، بغداد .
- مصطفى ، سعد عبدالله ، (2002) ، أوضاع الامن الغذائي العربي (جمهورية العراق)، وزارة الزراعة.
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي للمدة (1996- 2016)، الجهاز المركزي للإحصاء ، دائرة البرامج الاستثمارية .

- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي للمدة (1996- 2016)، الجهاز المركزي للإحصاء ، دائرة الحسابات القومية .
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، (1996-2016) إحصاءات السكان والقوى العاملة الكلية .
- وزارة الزراعة ، دراسة أعدت من قبل قسم الدراسات الاقتصادية ، (2011) ، القطاع الزراعي في العراق أسباب التعثر ومبادرات الإصلاح ، بغداد ،العراق .
- وزارة المالية العراقية -التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي(2016) ، بغداد .